

ليس للإصدار أو النشر أو التوزيع ، كلياً أو جزئياً ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد الأوروبي ، الكويت ، سلطنة عمان ، المملكة العربية السعودية ، الإمارات العربية المتحدة أو مملكة البحرين أو أي سلطة قضائية أخرى حيث يكون توزيع هذا الإعلان غير قانوني.

بنك دخان ش.م.ع.ق يدرج أسهمه في السوق الرئيسية لبورصة قطر من خلال آلية الإدراج المباشر

- بنك دخان ش.م.ع.ق. هو ثالث أكبر وأسرع بنك إسلامي نموًا في قطر بإجمالي أصول تزيد عن 100 مليار ريال قطري.
- وافقت هيئة قطر للأسواق المالية على الإدراج المباشر لأسهم البنك في السوق الرئيسية لبورصة قطر.
- وثيقة إدراج البنك ("نشرة الإدراج") متاحة على الموقع الإلكتروني لبنك دخان وبورصة قطر.
- سيبدأ تداول الأسهم في 21 فبراير 2023 ؛
- إدراج أكثر من 5.234 مليار سهم بسعر الإدراج 4.35 ريال قطري للسهم،
- تبلغ الرسملة (القيمة) السوقية للأسهم عند الإدراج 22.768 مليار ريال قطري مع توفر نسبة كافية من الأسهم المتاحة للتداول الحر في البورصة بنسبة 33.344%.
- يبلغ حد الملكية الفردية الأقصى 5% لغير المؤسسين كما تبلغ نسبة التملك الأجنبي القصوى 49%.
- سيوفر الإدراج المباشر سيولة تداول جذابة ويوفر فرصة للمستثمرين المؤهلين والراغبين ليكونوا جزءًا من رحلة النمو المستمرة للبنك.

الدوحة ، قطر ، 5 فبراير 2023

أعلن بنك دخان ("البنك") ، ثالث أكبر وأسرع بنك إسلامي نموًا في قطر، المرخص من قبل مصرف قطر المركزي، وبأصول تزيد عن 100 مليار ريال قطري، حصوله على الموافقات التنظيمية المطلوبة من هيئة قطر للأسواق المالية ("QFMA") ومصرف قطر المركزي ("QCB") وبورصة قطر ("QSE") للإدراج المباشر لرأس مال البنك في السوق الرئيسي لبورصة قطر ونشر وثيقة الإدراج ("نشرة الإدراج").

يتوقع أن يبدأ تداول الأسهم في 21 فبراير 2023. للمزيد من المعلومات يرجى الإطلاع على نشرة الإدراج المتاحة على الموقع الإلكتروني لبنك دخان وبورصة قطر.

سيكون رأس مال البنك عند الإدراج 5,234,100,000 ريال قطري ، مقسمًا إلى 5,234,100,000 سهم بقيمة اسمية تبلغ 1 ريال قطري لكل سهم. تم اعتماد سعر السهم عند الإدراج بقيمة 4.35 ريال قطري، بما يمثل علاوة اصدار قدرها 3.35 ريال للسهم الواحد فوق القيمة الاسمية البالغة 1 ريال قطري. وسينتج عن ذلك رسملة سوقية تبلغ 22.768.335.000 ريال قطري عند الإدراج.

تأسس البنك في عام 2008 تحت اسم بنك بروة (ش.م.خ.ق) ، وبدأ عملياته في عام 2009 كبنك متكامل الخدمات متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. أعاد البنك تسمية نفسه كبنك دخان (ش.م.خ.ق) في أكتوبر 2020 ، بعد الاندماج مع بنك قطر الدولي ("IBQ") في عام 2019. تعود جذور IBQ إلى عام 1956 ويعتبر أحد أقدم البنوك في دولة قطر. اشتهر IBQ بكونه عنواناً للخدمات المصرفية الخاصة التي نسجت علاقات مميزة و طويلة مع العملاء جيل بعد جيل، في حين كان بنك بروة بنكاً ديناميكياً وطموحاً ومنتامياً متجذراً في الابتكار والرقمنة. كما كان استكمال الاندماج المصرفي الناجح الأول من نوعه في قطر في وقت قياسي بمثابة شهادة على القدرات الإدارية للبنك تجاه تحقيق التميز مع الحفاظ على أعلى المعايير.

كجزء من عملية الاندماج، عزز البنك مركزه الرأسمالي القوي بالفعل، مما مكنه من تسجيل نسبة نمو قوية على مختلف الأصعدة متجاوزاً معدلات السوق، حيث تجاوزت نسب نمو محفظة التمويل وودائع العملاء و صافي الأرباح للبنك 20% بمعدل سنوي مركب منذ عام 2019 حتى عام 2022. كما أن البنك مؤهل لمزيد من النمو والتقدم بالإعتماد على قاعدة رأس المال الحالية والربحية العالية والكفاءة التشغيلية وإدارة المخاطر الحصيفة والمنتزعة.

نتج عن تجديد العلامة التجارية للبنك عملية تحديث شاملة تمثلت في تطوير تجربة خدمة العملاء من خلال تقديم تجربة مصرفية آمنة ومبسطة وسلسة ومبتكرة تعتمد على أفضل واحداث حلول التكنولوجيا، ويركز البنك حاليًا على مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية. يدير البنك شبكة فعالة من الفروع منتشرة في جميع أنحاء الدولة وتقدم مجموعة من الخدمات لأكثر من 150,000 عميل.

تعليقاً على هذه المناسبة ، قال سعادة الشيخ محمد بن حمد بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك دخان: "يسعدنا أن نمضي قدماً في عملية الإدراج والتي تتماشى مع استراتيجيتنا الشاملة وتحظى بدعم من مساهميننا. نعتقد أن الإدراج المباشر سيوفر مستويات جذابة من السيولة مع إتاحة الفرصة للمستثمرين المؤهلين والمهتمين للانضمام إلى رحلة النمو المستمرة للبنك".

البنك حاصل على سجل تجاري رقم 38012 ومقره الرئيسي في شارع حمد الكبير ص.ب. ب 27778 ، الدوحة ، قطر ويخضع لرقابة مصرف قطر المركزي. تم تحويل البنك إلى شركة مساهمة قطرية عامة بموجب القرار رقم 02 لسنة 2023 الصادر بتاريخ 22 يناير 2023 من قبل وزير التجارة والصناعة.

يقدم بنك دخان مجموعة كاملة من الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والحائزة على عدة جوائز مرموقة ، بما في ذلك الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات التجارية، والخدمات المصرفية للأعمال، والخدمات المصرفية الخاصة ، والتمويل العقاري ، والتمويل المهيكلي ، والاستثمارات ، وإدارة الأصول. يعمل البنك والشركات التابعة له بشكل أساسي في أنشطة التمويل والاستثمار والاستشارات وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية التي تحددها اللجنة الشرعية وأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي. يتم تنفيذ أنشطة الاستثمار لأغراض الملكية ونيابة عن العملاء.

ملكية الأسهم

يملك المؤسسون 66.66٪ من إجمالي رأس مال البنك عند الإدراج و سيمتنعوا عن بيع اسهمهم خلال السنة الأولى من التداول وفقاً لقواعد هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA). سيكون الجزء المتبقي والبالغ 33.34٪ قابلاً للتداول بحرية. تتمتع جميع الأسهم بالترتيب المتكافئ ، وتحمل نفس حقوق التصويت ونفس الحقوق في توزيعات الأرباح المعلنة ، إن وجدت. بخلاف فترة الحظر المفروضة على المؤسسين فإن الأسهم قابلة للتداول والتحويل دون أي قيود.

يحظر النظام الأساسي ("النظام الأساسي") للبنك على أي شخص آخر غير المؤسسين امتلاك أكثر من 5٪ من رأس مال البنك. أصدر مصرف قطر المركزي قراراً بتاريخ 14 ديسمبر 2022 يقضي بالموافقة

على تملك كلاً من شركة بروق للتجارة ذ.م.م وشركة السند التجارية ذ.م.م. ما يصل إلى 10% من رأس مال البنك وتم منح الشركتين فترة سماح لمدة خمس سنوات من تاريخ القرار للتخلص من أي فائض في ملكية أي منهما عن هذه النسبة. تمتلك حكومة قطر بشكل مباشر أو غير مباشر 44.0% من رأس مال البنك.

يشمل المستثمرون المؤهلون للتداول في الأسهم من اليوم الأول للتداول جميع الجهات القطرية وغير القطرية المسموح لهم بالتداول في الأسهم وفقاً لقواعد بورصة قطر ، وقواعد الإدراج الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية ، ولوائح مصرف قطر المركزي، و النظام الأساسي للبنك وما لم يحظره القانون المعمول به (بما في ذلك القانون رقم 1 لسنة 2019 "قانون الاستثمار الأجنبي") ، والذي يحظر الملكية الأجنبية لرأس مال البنك بما يزيد عن 49% ما لم يتم الحصول على إعفاء وفقاً لقانون الاستثمار الأجنبي أو أي قوانين أو لوائح أخرى معمول بها).

حصل البنك على موافقة المساهمين ، ورهنًا بالحصول على الموافقات التنظيمية الإضافية الضرورية (بما في ذلك موافقة مجلس الوزراء) ، سيسعى البنك إلى زيادة المستوى المسموح به للملكية الأجنبية لأسهم البنك إلى 100%.

أي مساهم حالي في البنك لا يمتلك رقم مساهم من بورصة قطر ، مدعوا إلى طلب واستكمال "نموذج تعديل معلومات NIN" ، والذي يمكن الحصول عليه من موقع مركز قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية (www.qcsd.com.qa). سيتمكن ذلك أيضاً المتقدمين من تلقي مدفوعات الأرباح مباشرة في حساب مصرفي معين.

أبرز مميزات الاستثمار في اسهم بنك دخان:



ملخص شروط الإدراج لبنك دخان (ش.م.ع.ق.)

العناوين	التفاصيل
اسم البنك ووصفه ومعلومات التأسيس	بنك دخان ش.م.ع.ق. (المعروف سابقًا باسم بنك بروة) هو شركة مساهمة عامة تأسست في قطر بموجب السجل التجاري رقم 38012 ومقرها الرئيسي في شارع حمد الكبير، ص. 27778، الدوحة، قطر. تاريخ إنشاء البنك هو 28 يناير 2008.

<p>يتمثل نشاط البنك والشركات التابعة له بشكل أساسي في أنشطة التمويل والاستثمار والاستشارات وفقاً لقواعد الشريعة كما تحددها اللجنة الشرعية وأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي لكل منها. يتم تنفيذ أنشطة الاستثمار لأغراض الملكية ونيابة عن العملاء</p>	<p>أنشطة البنك</p>
<p>5.234.100.000 ريال قطري يتكون من 5.234.100.000 سهماً بقيمة اسمية 1.00 ريال قطري لكل سهم</p>	<p>رأس مال البنك</p>
<p>5,234,100,000 سهم بسعر الإدراج 4.35 ريال قطري، مما أدى إلى رسملة سوقية قدرها 22,768,335,000 ريال قطري</p>	<p>القيمة السوقية</p>
<p>5,234,100,000 سهم مدرج تمثل 100٪ من رأس مال البنك بسعر إدراج يبلغ 4.35 ريال قطري لكل سهم</p>	<p>شروط الإدراج</p>
<p>يرى أعضاء مجلس الإدارة أن إدراج الأسهم في السوق الرئيسية لبورصة قطر سيخدم استراتيجيته طويلة الأجل لتعزيز صورة البنك على الصعيد العالمي مع السعي إلى مواصلة خلق قيمة لجميع أصحاب المصلحة من خلال السعي للحفاظ على أعلى مستوى من جودة الخدمة و تعزيز المبادرات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.</p>	<p>أسباب الإدراج</p>
<p>المساهمون على النحو التالي: • الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (صندوق التقاعد): 24.48٪ • الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (صندوق التقاعد العسكري): 11.67٪ • قطر القابضة ذ م م: 6.96٪ • شركة السند التجارية والشركات التابعة لها: 10.08٪ • شركة بروق التجارية ذ م م والشركات التابعة لها: 13.47٪ أصدر مصرف قطر المركزي قراراً بتاريخ 14 ديسمبر 2022 يقضي بالموافقة على تملك بروق والسند ما يصل إلى 10٪ من رأس مال البنك ، ومنح شركة بروق والسند فترة سماح مدتها خمس سنوات من تاريخ القرار للتخلص من أي مساهمة زائدة.</p>	<p>المؤسسون</p>
<p>33.344٪ من الأسهم</p>	<p>نسبة التداول الحر للبنك عند الإدراج</p>

يمنع المؤسسون من بيع أسهمهم لمدة عام واحد من تاريخ الإدراج وفقاً للوائح الإدراج، ولا يوجد حظر على المساهمين الآخرين	فترة حظر التداول
باستثناء مؤسسي البنك، لا يجوز للمساهم أن يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من 5٪ من إجمالي رأس مال البنك. لا يجوز للمستثمرين غير القطريين مجتمعين امتلاك أكثر من 49٪ من إجمالي رأس مال البنك	حدود الملكية
تكون جميع الأسهم متساوية القيمة وتتمتع بالتساوي في التصويت وحقوق متأصلة أخرى وفقاً لقانون الشركات. يخضع التصويت لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة لقواعد حوكمة الشركات الخاصة بهيئة قطر للأسواق المالية.	حقوق التصويت
يجوز للبنك إعلان توزيعات الأرباح بناءً على توصية مجلس الإدارة بموافقة المساهمين في الجمعية العامة العادية وبعد الحصول على جميع الموافقات النظامية اللازمة.	حقوق توزيعات الأرباح
QA000B982PM1	ISIN
DUBK	TIKR
مستشار الإدراج: QNB Capital LLC (مشيرب، ص ب 1000، الدوحة، قطر) المستشارون القانونيون: K&L Gates LLP و Sharq Law Firm المقيمون الماليون: KPMG L.L.C. ومور ستيفنس . المدققون الخارجيون: إرنست ويونغ (فرع قطر)	المستشارون

للمزيد من المعلومات والتفاصيل المتعلقة بالبنك وإدراجه، إلى جانب عوامل المخاطرة، يرجى قراءة نشرة الإدراج المعتمدة من هيئة قطر للأسواق المالية وغيرها من المعلومات المتاحة على موقع البنك الإلكتروني (<https://www.dukhanbank.com>).

تفاصيل الاتصال: investorrelations@dukhanbank.com

ملاحظة هامة

لا يُعد هذا الإعلان عرضًا للبيع أو التماسًا لعرض للاكتتاب في الأوراق المالية أو الحصول عليها ، ولا يشكل أي شيء وارد في هذا الإعلان أساسًا أو يُعتمد عليه فيما يتعلق بأي عرض أو عقد أو التزام من أي نوع في أي ولاية قضائية. يجب على المستثمرين عدم الاكتتاب أو شراء أي أسهم مشار إليها في هذا الإعلان إلا على أساس المعلومات الواردة في نشرة الإصدار التي ينشرها البنك.

قد يكون توزيع هذا الإعلان والمعلومات الأخرى المتعلقة بالإدراج في ولايات قضائية خارج قطر مقيّدًا بموجب القانون ويجب على الأشخاص الذين يمتلكون أي مستند أو معلومات أخرى مشار إليها هنا

إبلاغ أنفسهم وملاحظة أي قيود من هذا القبيل. قد يشكل أي إخفاق في الامتثال لهذه القيود انتهاكًا لقوانين الأوراق المالية لأي سلطة قضائية من هذا القبيل.

قام بنك دخان بتعيين QNB Capital LLC كمستشار إدراج ، وشركة K&L Gates LLP كمستشار قانوني دولي ، وشركة شرق للمحاماة كمستشار قانوني لقطر فيما يتعلق بالصفقة. لم يُصرح لأي شخص بتقديم أي معلومات أو تقديم أي تمثيل بخلاف تلك الواردة في نشرة الإصدار ، وإذا تم تقديمها ، يجب عدم الاعتماد على هذه المعلومات أو التمثيل على أنها مصرح لها بذلك من قبل البنك أو QNB Capital LLC.

المعلومات الواردة في هذا الإعلان عرضة للتغيير ، بما في ذلك تاريخ الإدراج ، التي قد تتأثر بمجموعة من الظروف مثل ظروف السوق. قد يؤدي اقتناء الاستثمارات التي يتعلق بها هذا الإعلان إلى تعريض المستثمر لخطر كبير يتمثل في خسارة كل أو جزء من المبالغ المستثمرة. يجب على الأشخاص الذين يفكرون في القيام بمثل هذه الاستثمارات استشارة شخص مرخص له متخصص في تقديم المشورة بشأن هذه الاستثمارات. لا يشكل هذا الإعلان توصية بخصوص أسهم البنك. يمكن أن تنخفض قيمة الأسهم أو تزيد. يجب على المستثمرين المحتملين استشارة مستشار محترف فيما يتعلق بمدى ملاءمة الإدراج للشخص المعني. لا يمكن الاعتماد على الأداء السابق كدليل للأداء المستقبلي. المعلومات الواردة في هذا الإعلان ("المعلومات") هي لأغراض الخلفية فقط.

بينما تم نشر المعلومات الواردة في هذا المستند بحسن نية ، إلا أنه لم يتم تقديم أي تمثيل أو ضمان أو تعهد ، صريحًا أو ضمنيًا ، ولا ينبغي الاعتماد على عدالة المعلومات أو دقتها أو اكتمالها أو صحتها ، ولا ينبغي الاعتماد على الآراء الواردة فيه. تستند البيانات الواردة في هذا البيان الصحفي والتي لا

تعتبر حقائق تاريخية إلى التوقعات والتقديرات أو التوقعات والآراء والمعتقدات الحالية للبنك. وتنطوي مثل هذه التصريحات على مخاطر معروفة وغير معروفة وشكوك وعوامل أخرى ، ولا ينبغي الاعتماد عليها. بالإضافة إلى ذلك ، يحتوي هذا البيان الصحفي على "بيانات تطلعية". قد تختلف الأحداث أو النتائج الفعلية أو الأداء الفعلي للبنك مادياً عن تلك الواردة أو المتوقعة في مثل هذه البيانات التطلعية.

لا يتحمل البنك والشركات التابعة له وأي من مديريها أو مسؤوليها أو شركائها أو الأعضاء أو الموظفين أو الوكلاء أو المستشارين أي مسؤولية ولا تدين بأي واجب رعاية عن أي عواقب لأي شخص يتصرف بالاعتماد على المعلومات الواردة في هذا البيان الصحفي أو لأي قرار مبني عليه. يتنصل البنك صراحةً من أي التزام أو تعهد بنشر أي تحديثات أو مراجعات للمعلومات.

--- انتهى ---